

جمهورية العراق



وزارة التعليم و البحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

الأثر الأقوى للعقد

دراسة مقارنة

اطروحة تقدمت بها الطالبة

اقبال مبدر نايف

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في القانون الخاص

إشراف

الأستاذ الدكتور

ضمير حسين المعموري

٢٠٢٢

١٤٤٣



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ۗ أُحْضِتْ لَكُمْ بِهِمَّةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ
عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ۗ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾

صدق الله العظيم

آية رقم ١

(سورة المائدة)

اقرار المشرف

اشهد بان اعداد هذه الرسالة الموسومة (الاثر الاقوى للعقد- دراسة مقارنة) للطالبة (اقبال مبدر نايف) قد كُتبت تحت اشرافي ، في معهد العلمين للدراسات العليا- قسم القانون الخاص وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في القانون الخاص .

التوقيع:

المشرف :

التاريخ:

بناء على هذه التوصيات المقدمة ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم:

معاون العميد للشؤون العلمية و الدراسات العليا

التاريخ:

الإهداء

اهدي هذا الجهد المتواضع الى:

مَن افتقد حرارة تصفيقه فرحاً بإنجازي في هذه اللحظة... ابي رحمه الله

حلوة اللبن التي ما خالط لبنها يوماً مُر الحياة..... أُمي الفاضلة

مَن أتشوق لأن أرى مستقبلهما المشرق بإذن الله..... ابنتي الغاليتين

مَن بذلوا جهداً في مساعدتي وكانوا خيرَ سندٍ..... إخواني وأخواتي

كل من لم يدخر جهداً في مساعدتي



شكر و تقدير

قال تعالى (ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه).....(لقمان : ١٢)

احمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السموات و الارض ،على من اكرمني به من اتمام هذه الدراسة التي ارجو ان تنال رضاه.

ثم اتوجه بجزيل الشكر و عظيم الامتنان الى استاذي الفاضل(ضمير حسين المعموري) اطل الله في عمره لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة، وتكرمه بدوره الابوي في نصحي و توجيهي حتى اتمام هذه الدراسة وارشادي في الاطلاع على المراجع القانونية و الفقهية ،وما علمني من فيض انسانيته.

و إلى اساتذتي و اخص منهم الاستاذ الدكتور عزيز كاظم جبر الخفاجي والاستاذ الدكتور ،جمال ال ياسين، لتقديمهم الإرشادات و التوجيهات القيمة ،وكل ذلك بطلاقة وجهه ورحابة صدر ورعاية أبوية كريمة ،جزاهما الله عني خير الجزاء.

كما اتقدم بجزيل الشكر و التقدير لمعهد العلمين للدراسات متمثلا بعمادته و كادره ورياسة القسم الخاص على تسهيل مهمتي في الدراسة و البحث، كما يسعدني أن أتقدم بخالص تقديري إلى اساتذة ومنتسبي كلية القانون في جامعتي بابل و القادسية أساتذة ومنتسبين ،وعميق امتناني للمكتب الاستشاري في كلية القانون جامعة بابل،وأتقدم بالشكر و العرفان إلى من لا اذكر إلا إخلاصهم وتقديرهم الإخوة و الأخوات من طلبة الدراسات العليا في القسمين العام والخاص.....

وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الثناء إلى من شاركني هموم البحث ومخاضه اسرتي الكريمة و إلى كل من شارك أو ساهم بالرأي و النصيحة في سبيل إخراج هذا البحث إلى النور.

وعذراً ممن نسيت ..سائلة الله عز وجل للجميع التوفيق و السداد

المحتويات:

الصفحة	الموضوع
٤-١	المقدمة
٦٢-٥	الفصل الاول: تأصيل الأثر الأقوى للعقد وتفهيره
٣٩-٦	المبحث الاول: مفهوم الأثر الأقوى للعقد
١٥-٦	المطلب الاول: تعريف الأثر الأقوى للعقد
١١-٧	الفرع الاول: مضمون الأثر الأقوى للعقد
١٥-١١	الفرع الثاني: طبيعة الأثر الأقوى للعقد
٢٨-١٥	المطلب الثاني: متطلبات إعمال الأثر الأقوى للعقد
٢٢-١٦	الفرع الاول: أن يكون العقد صحيحاً منجزاً
٢٥-٢٢	الفرع الثاني: أن يكون العقد حقيقياً
٢٨-٢٥	الفرع الثالث: أن لا يؤدي إعمال الأثر الأقوى الى مخالفة النظام العام أو الآداب العامة
٣٩-٢٨	المطلب الثالث: منطقة إعمال الاثر الأقوى للعقد
٣٢-٢٩	الفرع الاول: العقد
٣٩-٣٣	الفرع الثاني: الإرادة المنفردة
٦٢-٤٠	المبحث الثاني: تراجع الأثر الأقوى للعقد
٤٩-٤١	المطلب الاول: العدول عن الأثر الأقوى للعقد لحماية لمصلحة خاصة
٤٤-٤١	الفرع الاول: مسوغات العدول عن الأثر الأقوى بعقود الازعان
٤٩-٤٤	الفرع الثاني: تعجيز الأثر الأقوى بأدوات حماية الطرف المذعن
٥٦-٤٩	المطلب الثاني: عدم قابلية العقد للتجزئة والتحول
٥٤-٥٠	الفرع الاول: عدم قابلية العقد للتجزئة
٥٦-٥٥	الفرع الثاني: عدم قابلية العقد للتحويل
٦٢-٥٧	المطلب الثالث: العدول عن الأثر الأقوى للعقد لإختلال التوازن العقدي

٥٩-٥٧	الفرع الاول: عارض الظرف الطارئ
٦٢ -٦٠	الفرع الثاني: عارض القوة القاهرة
١٣١-٦٣	الفصل الثاني: دور الأثر الأقوى في حياة العقد
١٠٠-٦٤	المبحث الاول: الأثر الأقوى وبناء العقد
٨٧-٦٤	المطلب الاول: حضور الأثر الأقوى في بناء رضا الاطراف
٧٤-٦٥	الفرع الاول: تغليب الأثر الأقوى بوسائل التعبير عن الإرادة
٨٧-٧٥	الفرع الثاني: تغليب الأثر الأقوى بتوافق الإرادتين
١٠٠ -٨٨	المطلب الثاني: حضور الأثر الأقوى بصحة التراضي
٩٢-٨٨	الفرع الاول: تغليب الأثر الأقوى بالاستثناءات التي اوردها المشرع على تصرفات الصغير المميز
٩٥-٩٢	الفرع الثاني: تغليب الأثر الأقوى بالإجازة والتقدم المترتب على عيوب الإرادة
١٠٠-٩٦	المطلب الثالث: حضور الأثر الأقوى بمحل العقد
٩٨-٩٦	الفرع الاول: إمكانية وجود المحل
١٠٠ -٩٨	الفرع الثاني: قابلية المحل للتعيين
١٣١-١٠١	المبحث الثاني: حاكمية الأثر الأقوى في تفسير العقد
١٢٠-١٠١	المطلب الاول: الموجهات الداخلية للتفسير وترجيحها للأثر الأقوى للعقد
١١٨-١٠٢	الفرع الاول: رصد الأثر الأقوى بالموجهات الداخلية لتفسير العقد
١٢٠-١١٩	الفرع الثاني: تفسير العقد في ضوء جوهر العقد و الغرض منه
١٣١-١٢٠	المطلب الثاني: الموجهات الخارجية للتفسير وترجيحها للأثر الأقوى للعقد
١٢٩-١٢٠	الفرع الاول: العُرف
١٣١-١٢٩	الفرع الثاني: طريقة تنفيذ العقد
١٧٣ -١٣٢	الفصل الثالث: الابقاء على العقد في مواجهة البطلان و الفسخ
١٦٤-١٣٣	المبحث الاول: الأثر الأقوى بزوال البطلان أو التهديد به
١٤٧-١٣٣	المطلب الاول: تقادي التهديد بالبطلان قبل وقوعه

١٤١-١٣٤	الفرع الاول: الإجازة
١٤٧ -١٤٢	الفرع الثاني: التقادم
١٦٤-١٤٨	المطلب الثاني: تقادي البطلان بعد وقوعه
١٥٥-١٤٨	الفرع الاول: التحول
١٦٤-١٥٥	الفرع الثاني : الانتقاص
١٨٣-١٦٥	المبحث الثاني: الأثر الأقوى بتجنب فسخ وترجيح استقرار المراكز القانونية
١٧١-١٦٥	المطلب الاول: وسائل تجنب الفسخ
١٦٨-١٦٦	الفرع الاول: إعدار المدين
١٧٠ -١٦٨	الفرع الثاني: منح مهلة للمدين
١٧١-١٧٠	الفرع الثالث: فرض تنفيذ الالتزام جبراً على طرفيه
١٧٧-١٧١	المطلب الثاني: ترجيح رفض الفسخ على إعماله
١٧٤-١٧١	الفرع الاول: سلطة القاضي في رفض الفسخ
١٧٧-١٧٤	الفرع الثاني: الفسخ بوصفه ضماناً للتنفيذ
١٨٣ -١٧٧	المطلب الثالث: تأثير الترجيحات في إستقرار المراكز القانونية لأطراف العقد
١٧٩-١٧٧	الفرع الاول: معنى الترجيح
١٨٣-١٧٩	الفرع الثاني: تأثير الترجيحات في إستقرار المراكز القانونية لأطراف العقد
١٨٨ -١٨٤	الخاتمة

الخلاصة

إنّ الكلام في الأثر الأقوى للعقد قد تم الاستدلال عليه، من خلال توجهات المشرع أثناء صياغته للنصوص القانونية المتعلقة بالتصرف القانوني، والتي تحتاج إلى إجراء، و يسعى المشرع من خلال التأمل العميق في المرحلة السابقة على التشريع إلى الاهتمام بأسلوب صياغة النص ووضوحه، لأنّ الصياغة هي اللسان الناطق بجوهر النص القانوني، وبقدر نجاح هذه الصياغة أو فشلها يكون حظ هذا النص من النجاح أو الفشل. فالنص له شكل خارجي ومحتوى، ويسعى المشرع إلى إفراغ توجهاته التي من شأنها أن تسيّر بالتصرف القانوني عامة والعقد خاصة نحو الانعقاد، فالنصوص توحى إلى معانٍ عامة، يتبادر إلى الذهن لأول وهلة معناها، ولكن عند تدقيق النظر في صياغة النص يرتسم لنا ميل المشرع بالسير نحو الانعقاد، ومن خلال الترابط بين المعاني التفصيلية والإجمالية، وكانت نتيجة هذا التوجه الاندفاع نحو السعي بتمام التصرف حماية لحقوق طرفية واستقرار مراكزهم القانونية. و تفعيل العقد، و التخلص من الآثار السلبية للانتهاء العقد خاصة و ان هدف القواعد العامة ضمان انعقاد العقد و انتاج آثاره، وتحقيق الأمن القانوني، فلا يمكننا الكلام عن قيمة القاعدة القانونية، إلا بالنظر إلى درجة استقرارها ومدى تحقيقها للحقوق والأوضاع القانونية، وما يستتبع ذلك من تحقق ثقة الأفراد في النظام القانوني ككل، مما يستدعي تتبع هذا الأثر بكل المراحل التي يمر بها عقد ابتداءً من صدور الإيجاب فيمكن أن نستدل الأثر الأقوى من وسائل التعبير عن الإرادة الصريحة و الضمنية، على حد سواء الى تنفيذه. يميل بها المشرع الى جعل التصرفات أكثر فعالية، كما ان لألفاظ النص التشريعي ، دلالات يستطيع أن يستشف منها المفسر رصد توجهات المشرع عند صياغته للنص، وإن يتم التفسير في ضوء الغرض الذي يسعى المشرع لتحقيقه، أي الأخذ بالمعنى الذي يجعل النص ذو مفعول على المعنى الذي يبقى معه النص بلا مفعول. فأستعان المشرع العراقي، بوسائل يمكن من خلالها تفادي البطلان قبل وقوعه وبعد وقوعه.